

الإجارة

الإجارة في اللغة :

الإجارة: مشتقة من الأجر: وهو ما أعطيت من أجر في عمل،

والأجر الثواب، والجمع أجور. (١)

الإجارة في الشرع:

تمليك منفعة شيء مباح لمدة محدودة بعوض. (٢)

مشروعية الإجارة:

الإجارة مشروعة بالقرآن والسنة، والإجماع.

أولاً: القرآن:

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) (الطلاق: ٦)

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ

الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نُكْحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجٍ فَإِنْ

أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ) (القصص: ٢٦)

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ

عَلَيْهِ أَجْرًا) (الكهف: ٧٧)

وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى إِقَامَتِهِ.

ثانياً: السنة: ثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، اسْتَأْجَرَا رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا

خَرِيَّتًا (خبير بطرق الصحراء). (٣)

(١) (لسان العرب لابن منظور ج١ ص٣١)

(٢) (المغني لابن قدامة ج١ ص٦)

(٣) (المغني لابن قدامة ج١ ص٥: ص٦)

رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ. (١)

ثالثاً: الإجماع: أجمع العلماء على جواز الإجارة.

شروط صحة الإجارة :

- (١) رضا المتعاقدين ، فلو أكره أحدهما ، فلا تصح الإجارة .
- قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (النساء : ٢٩)
- (٢) أن تكون المنفعة المعقود عليها معلومة علماً يمنع التنازع عليها .
- (٣) أن تكون المنفعة المعقود عليها مباحة شرعاً .
- (٤) القدرة على تسليم العين المستأجرة بمنافعها .
- (٥) أن تكون الأجرة مالاً معلوماً .
- (٦) أن تكون مدة الإجارة محددة . (٢)

شروط استمرار عقد الإجارة :

- (١) سلامة العين المؤجرة من حدوث عيب يخل بالانتفاع بها :
- ويترتب عليه أنه لو حدث عيب يخل بالانتفاع ، فيكون المستأجر بالخيار بين الإبقاء على الإجارة ودفع كامل الأجرة وبين فسخها، كما إذا حدث بالدابة المؤجرة مرض أو عرج أو انهدم بعض بناء الدار ؛ لأن المعقود عليه وهو المنافع يحدث شيئاً فشيئاً،

(١) (البخاري حديث ٢٢٧٠)

(٢) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٤ ص٧٣٧ : ص٧٤٩)

فإذا حدث العيب بالشيء المستأجر كان هذا عيباً قبل القبض، فيوجب الخيار كما في عقد البيع .

(٢) عدم حدوث عذر يميز فسخ الإجارة: كما إذا حدث عذر بأحد العاقدين، أو بالشيء المأجور فيحق للمتعاقد فسخ العقد. (١)

تأجير العين المستأجرة :

إذا استأجر الإنسان محلاً أو بيتاً أو شقة أو معرضاً، جاز له أن يؤجر هذا المكان لغيره بمثل ما استأجره به أو بأكثر أو بأقل ، بنفس مدة الإجارة وبشرط علم المالك ورضاه بذلك ، وذلك لأن المستأجر يملك حق الانتفاع بالعين المستأجرة ، فجاز له أن يستوفيه بنفسه أو بغيره ، إلا أن يشترط المالك على المستأجر أن لا يؤجرها لغيره وبشرط أن لا يترتب على هذه الإجارة الجديدة ضرر للعين المستأجرة . (٢)

الأجرة على تلاوة القرآن :

لا يجوز أخذ أجرة على تلاوة القرآن الكريم سواء كان ذلك في سرادات المأتم أو عند المقابر أو غير ذلك ، ويجوز أخذ أجرة على تعليم القرآن وتحفيظه . (٣)

روى أحمد عن عبد الرحمن بن شبل قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ . (٤)

(١) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٤ ص٧٥٣ : ٧٥٥)

(٢) (المغني لابن قدامة ج٨ ص٥٤: ٥٦)

(مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٢ ص٣٠٨)

(فتاوى اللجنة الدائمة ج١٥ ص٨٧: ٨٩)

(٣) (فتاوى دار الإفتاء المصرية ج٣ رقم ٤٥٥ ص ٩٠٧: ٩٠٩)

(مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٠ ص ١٩٢: ١٩٣) (فتاوى اللجنة الدائمة ج٤ ص ٩١)

(٤) (حديث صحيح) (مسند أحمد ج٢٤ ص ٢٨٨)

فسط عقد الإجارة :

يجوز فسخ عقد الإجارة للأعذار الآتية :

(١) عذر من جانب المستأجر:

مثل إفلاس المستأجر، أو انتقاله من الحرفة إلى الزراعة

أو من الزراعة إلى التجارة، أو من حرفة إلى أخرى؛ لأن المفلس أو المنتقل من عمل لا ينتفع به إلا بضرر، لا يجبر على البقاء في الحرفة الأولى مثلاً. ومثله السفر أي انتقال المستأجر عن البلد؛ لأن في إبقاء العقد مع السفر ضرراً به.

(٢) عذر من جانب المؤجر:

مثل حقوق دين فادح به لا يجد طريقاً لقضائه إلا ببيع الشيء-

المأجور وأدائه من ثمنه، هذا إذا ثبت الدين قبل الإجارة بالبينة أو بالإقرار، أو ثبت عقد الإجارة بالبينة .

(٣) عذر راجع للعين المتسأجرة :

مثل أن يستأجر شخص مطعماً في مكان ما ثم يهجر

الناس هذا المكان . (١)

هلاك العين المتسأجرة :

العين المتسأجرة أمانة في يد المستأجر، فلا يضمنها إن تلفت بغير

تفريط منه . (٢)

(١) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٤ ص٧٥٥ : ص٧٥٧)

(٢) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٤ ص٧٧٥)